

Ministry of Agriculture and Agrarian Reform

# NAPC

National Agricultural Policy Center

مذكرة سياسات رقم 16

## مؤشرات على إمكانيات سورية لزيادة صادراتها

بشير الحموي

المركز الوطني للسياسات الزراعية

نيسان 2006

بالتعاون مع

Project GCP/SYR/006/ITA



Food and Agriculture  
Organization of  
the United Nations

COOPERAZIONE  
ITALIANA

Ministry of Agriculture  
and Agrarian Reform



## مؤشرات على إمكانات سورية لزيادة صادراتها

يعتبر التصدير عاملاً حيوياً هاماً للاقتصاد السوري حيث أن نمو التصدير تشجع على تحسين المنتجات وتعزيز التنافسية السورية ويدعم الاقتصاد، ويعزز توفير فرص العمل ويحسن مستوى المعيشة. وبالتالي فإن تقديم التسهيلات وزيادة الصادرات تعتبر من الأولويات لصانعي القرار لتحقيق نمو اقتصادي وطني ملائم.

تتمتع سورية بمزايا متنوعة تساعد على تطوير قطاع التصدير. وهذه المزايا تشمل وفرة الأيدي العاملة المؤهلة، مستويات الأجور المنخفضة، تنوع جغرافي وتنوع في الطقس يساعد على تنوع الإنتاج، موقع جغرافي يسمح بالوصول إلى أسواق خارجية واسعة، إمكانات متفوقة في القابلية للنفاذ إلى الأسواق إضافة إلى المزايا التفضيلية التي تسهل دخول الأسواق العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمزايا التفضيلية التي تسهل دخول الأسواق في عدد من دول الجوار من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية مع هذه الدول. هذه المزايا كلها تدعم إمكانية التصدير وتوفر فرصاً وأسواقاً حقيقية لسلع متنوعة من سورية.

ولدى سورية فرص عالية لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي الذي يشكل سوقاً ممتازة للمصدرين السوريين. إلا أنه مع توفر إمكانات ضخمة لمصدري السلع الغذائية والزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي فإن إمكانية دخول الأسواق الأوروبية يعتمد بصورة أساسية على تأسيس علاقات تجارية شخصية ويتطلب احاطة تامة بطبيعة الأنظمة المتبعة للاستيراد في الاتحاد الأوروبي. وبرغم العوائق العديدة التي تتعرض لها الصادرات السورية في أسواق الاتحاد الأوروبي ومنها التعرف العالية والمنافسة الحادة توجد إمكانية لبيع العديد من السلع السورية هناك نظراً للروابط التجارية التي تأسست عبر التاريخ مع أوروبا.

يضاف إلى ذلك وجود فرص جيدة لزيادة الصادرات إلى البلاد العربية حيث ستستفيد السلع الزراعية من المزايا التفضيلية التي تمنحها الاتفاقيات التجارية معها لدخول أسواقها والتي تشمل العديد من السلع الزراعية التي لم يكن بإمكانها دخول تلك الأسواق.

وقد نمت الطاقة الإنتاجية بشكل كبير خلال الفترة 1995-2004 فازداد إنتاج العديد من المنتجات الزراعية بشكل كبير خلال هذه الفترة. فمثلاً زاد إنتاج أشجار الفاكهة بحوالي 54% للأشجار المرورية، و52,6% للأشجار البعلية من حيث الكمية. كذلك زاد إنتاج المحاصيل والخضار في المناطق المرورية بمقدار 21,6% خلال تلك الفترة. ( الإحصائية لوزارة الزراعة – 2005 )

تمتلك سورية القابلية لإنتاج وتصدير العديد من المنتجات الصناعية والزراعية القابلة للتصدير مثل الفوسفات، المنسوجات، الكيماويات، الأواني الزجاجية والقطن وعدد كبير من المنتجات الزراعية.

. يوفر القطن ومنتجاته وزيت الزيتون والخضار والفاكهة الطازجة أفضل فرص التصدير للمنتجات الزراعية وقد تطور قطاع الصناعات الغذائية بسرعة وبشكل واعد في أن يشكل مورداً مهماً للمنطقة وبشكل خاص البلاد العربية.

تتجه سورية بخطتها نحو الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأداء الزراعي. وتستهدف الإصلاحات بصورة رئيسية تعزيز النشاطات التجارية المتنامية بحيث تصبح سورية قادرة على زيادة صادراتها بكفاءة. وقد تطورت سياسات عديدة ساهمت ايجابيا إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه والمشجعة على زيادة التصدير.

ومما يدعم دور هذه العوامل المشجعة والايجابية هو التحول في السياسات السورية باتجاه تعزيز الصادرات والذي افرز عوامل جديدة داعمة لإمكانيات زيادة الصادرات. و استهدفت السياسات كذلك تشجيع الاستفادة من القيمة المضافة في الإنتاج الزراعي قبل تصديره.

فمنذ سنوات عديدة تتطلع الحكومة لتسريع أداؤها التجاري باتباع طرق عديدة منها إقامة تجارة حرة مع الدول المجاورة تستفيد منها في توسيع أسواقها و كذلك تطبيق المزيد من الإصلاحات في البنية الاقتصادية تؤدي إلى تحفيز صادراتها وتحسين تنافسيها. وهي لذلك قدمت العديد من التسهيلات والحوافز للمصدرين.

في هذا الإطار عملت الحكومة بجد لإعادة توجيه الاقتصاد نحو استثمار فرص تصدير جديدة وذلك بتبسيط إجراءات التصدير وخلق ظروف تساعد القطاع الخاص وتحفزه لدخول الأسواق وتفعيل نشاطاته.

علاوة على ذلك أنفقت الحكومة مبالغ كبيرة لتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال التنمية والبحوث الزراعية من شأنها أن تشجع على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه. وشجعت الاستثمارات الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الجديدة التي تساعد على زيادة الصادرات.

كذلك حدثت في سورية تبدلات مهمة في مواقف الحكومة فيما يخص استراتيجية التصدير. فقد تم اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي، وتم إصلاح سعر الصرف وتعديل الإجراءات الجمركية، وتبديل الأنظمة التجارية والمالية والمصرفية مؤخرا بما يتيح للصادرات السورية إمكانية المنافسة. كذلك تم إلغاء نظام التحكم بالأسعار.

وتتطلع الحكومة للتوسع في تنوع الصادرات التي تتسم بكونها تتركز في سلع قليلة وتوجه إلى أسواق محدودة.

وتبذل جهود حثيثة لخلق بيئة ايجابية تشجع على زيادة وتنوع الصادرات عبر نشر التقنيات الحديثة المتطورة وتسهيل الوصول إلى المعلومات لمساعدة المصدرين على تحديد واستثمار الفرص المتاحة للمنتجات السورية في الأسواق الأجنبية وتشجيع زيادة الإنتاج والتركيز على إنتاج سلع زراعية ومنتجات عالية القيمة ومطلوبة في الأسواق الخارجية والعمل على تخفيض التكلفة وتصدير النوعيات الممتازة من السلع.

وان زيادة المنافسة من الموردين الأجانب الآخرين تخلق تحديات متجددة للمصدرين السوريين، ولا بد من اجل زيادة فرص تنمية الصادرات السورية في الأسواق الدولية من تحسين نوعية المنتجات والتي تعتبر عاملا حاسما في نجاح المصدرين بدخول تلك الأسواق. وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لنشر الوعي بين المصدرين حول أهمية الاهتمام بالنوعية الجيدة التي تتماشى مع المعايير الدولية للسلع المصدرة. حيث إن التوصل إلى الالتزام بمعايير النوعية المعتمدة دوليا يساعد على تحسين تنافسية المنتجات السورية. من هنا فان المنتجين والمصدرين يسعون إلى تبني مثل هذه المعايير حيث انه بالرغم من أن بعض المنتجات السورية المصدرة تحسنت نوعيتها

وتعبئتها في الفترة الأخيرة فإن بعضها مازالت غير متطابقة مع المعايير الدولية للنوعية وبالتالي فإنها تواجه بيئة تنافسية شديدة الأمر الذي يستوجب التركيز على تطوير هذه المنتجات وتبني المنتجات عالية القيمة واكتساب المزيد من مهارات التسويق.

بدأ المنتجون والمصدرون بدعم وتوجيه من الحكومة بتبني مثل هذه المعايير واتخذت الحكومة تدابير عديدة في هذا المجال مثل:

- تبسيط الوثائق المطلوبة من المصدرين وإزالة الإجراءات الإدارية المعيقة
- تنفيذ استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية بما في ذلك النقل الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديد أداء الصادرات ويمثل عاملا حاسما يؤثر على كل من الإنتاجية والتنافسية
- السماح للقطاع الخاص باستيراد الآلات والمعدات الحديثة
- المشاركة في المعارض الدولية والمعارض المتخصصة وإرسال بعثات تجارية في إطار منظور يهدف إلى تدعيم تنافسية الصادرات السورية في الأسواق الحالية وخلق أسواق جديدة.
- تم إصدار بعض التشريعات المتعلقة بالتصدير وتتم دراسة تشريعات جديدة. من الأمثلة على التشريعات التي صدرت قرار مجلس الوزراء رقم 3696 والذي صدر في أيلول عام 2005 بتشكيل مجلس أعلى لتعزيز الصادرات والمرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2002 والذي يسمح بإنشاء المصارف الخاصة لتمويل المصدرين والمستثمرين. ومن الأمثلة على القوانين التي تدرس حاليا قانون ينظم المنافسة وآخر يمنع الاحتكار. كما تضمنت استراتيجية التنمية الزراعية توجهها لتأسيس اتحادات نوعية وإنشاء نظام معلومات تسويقي. وهذه التشريعات كلها حيوية لنجاح القطاع الخاص ونجاح التصدير.

تسعى سورية كذلك إلى توجيه نشاطات التصدير وزيادة وعي المستهلكين. وبالتالي فإن هذا سيحسن نوعية الإنتاج لتلبية متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية.

يمكن اقتراح النقاط التالية لتحسين وضع التصدير في سورية:

1. تبني برنامج محدد يستهدف تطوير الصادرات الزراعية وفق خطوات تنفيذية محددة.
2. مساعدة القطاع الخاص بإقامة شركات تجارية متخصصة تعمل في الأسواق المستهدفة.
3. توجد حاجة لوضع تشريعات لضبط الجودة للسلع المصدرة وفق المعايير الدولية.
4. تشجيع إنتاج المنتجات ذات القيمة العالية والقابلة للتصدير
5. تحديد السلع التي تملك ميزة تنافسية في الأسواق الأجنبية للعمل على زيادة تصديرها

في الخلاصة يمكن القول بان العوامل السابقة الذكر يمكن أن تساعد سورية على أن تلعب دورا جيدا في الأسواق الأجنبية باعتبار أنها تملك الإمكانيات لزيادة عوائدها من خلال توسيع وزيادة صادراتها.